

أساليب إدارة الهجرة غير الشرعية من خلال توصيات المنظمات الدولية

Methods of managing illegal immigration through the recommendations of international organizations

شتيوي ربيع¹¹ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)،

chetiourabia@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: جوان/2023

تاريخ الإرسال: 2022/02/14

الملخص:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية ذات أسباب معقدة يصعب على أي دولة التحكم فيها ومعالجة مسبباتها بصفة انفرادية، كما أن المعالجة الأمنية التي تبنتها بلدان المقصد (بلدان الشمال) ثبتت محدوديتها وضعف نتائجها لأنها تعالج النتائج وتهمل المسببات. نهدف من خلال هذه المقالة إلى تحليل أهم مسببات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشخيص أهم أثارها على مستوى بلد المنشأ والمقصد. إن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب تضامنا وتعاوننا دوليا بين بلدان المنشأ وبلدان العبور والمقصد، وهو ما تنبّهت له العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة بقضايا الهجرة، والتي بادرت بالدعوة إلى تنسيق الجهود على المستويين الإقليمي والدولي من أجل تشريح الظاهرة وإيجاد آليات لإدارتها بطريقة إنسانية، ومعالجة مسبباتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنمية انطلاقا من بلدان المنشأ.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، العوامل، الآثار، إدارة الهجرة.

Abstract:

Illegal immigration is a phenomenon that it is difficult for any country to control and treat its causes unilaterally, this is why the security approach has proven to be a failure because it deals with the results and neglects the causes. We aim through this article to diagnose the causes of the phenomenon of illegal immigration and its effects at the level of the country of origin and destination. Addressing the phenomenon of illegal immigration requires international solidarity and cooperation, which was noticed by many international organizations that took the initiative to coordinate efforts at the regional and international levels in order to dissect the phenomenon and find mechanisms to manage it in a humane manner, and to address its cultural, political and socio-economic causes from the countries of origin.

Key words: illegal immigration, factors, effects, immigration management.

مقدمة:

إن انتقال البشر من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمن والرزق ظاهرة عرفت البشرية منذ القدم، وقد أقرت مواثيق الأمم المتحدة الحق في الهجرة واعتبرته حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان، غير أنها نظمتها بمجموعة من الإجراءات القانونية التي تحددها كل دولة كشرط لدخول الأجانب إلى أراضيها، واعتبار كل مخالف لتلك الإجراءات مهاجراً غير شرعياً.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الوقت الراهن واحدة من أهم المشكلات والتحديات التي تلقى اهتماماً على الصعيد الدولي، لأنها لم تعد تخص دولة أو دولاً بعينها، بل توسعت لتمس أغلب دول العالم الفقيرة منها والمتقدمة ولو بمستويات مختلفة، وإن كانت الدول المتقدمة أكثر تأثراً بالظاهرة باعتبارها دولاً مستقطبة للمهاجرين غير الشرعيين، في مقابل دول أخرى تصنف بأنها مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أو معبراً لهم. وبالنظر للآثار الخطيرة الناجمة عن الظاهرة على الأمن العالمي فقد لقيت مسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية تنسيقاً على المستوى الإقليمي والعالمي في محاولة لإيجاد الآليات الكفيلة بالحد من الظاهرة أو التخفيف منها. غير أن الإحصائيات المتداولة حول مدى انتشار الظاهرة على المستوى الدولي تؤثر إلى أن طرق المكافحة لم تحقق النتائج المرجوة، الأمر الذي يضع جدوى الإستراتيجيات والآليات المعتمد في مكافحتها على المحك.

في ضوء كل ما سبق ذكره، تتجلى إشكالية دراستنا النظرية الراهنة في تساؤل رئيسي مفاده: كيف تنظر المنظمات الدولية المختلفة إلى آليات انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر العالم؟ وتدرج عبر هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الهجرة، وما مختلف تصنيفاتها؟
- ما هي المخاطر التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين؟
- ما أهم عوامل الهجرة غير الشرعية؟
- ما الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية سواء في بلد المنشأ أو بلد المقصد؟
- انطلاقاً من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا اقتراح الفرضيات التالية:
- لظاهرة الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصوصاً، عدة تصنيفات.
- هناك مخاطر متعددة تواجه المهاجرين غير الشرعيين.
- لظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من العوامل المحفزة عليها.
- هناك العديد من الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر كل مراحلها.

1- الهجرة وأصنافها:

تعرف الهجرة في أبسط معانيها بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى موطن آخر والاستقرار فيه بحثاً عن ظروف عيش أفضل، وتنقسم الهجرة إلى صنفين هما:

1.1- الهجرة الداخلية:

وتسمى في بعض الأدبيات بالنزوح، وهي أن ينتقل الإنسان من بلدته الأم إلى بلدة أخرى داخل الدولة نفسها، ومن الأمثلة عليها الهجرة من الريف إلى المدينة، أو من مدينة إلى مدينة أخرى. وهو حق شرعي لكل مواطن كامل الحقوق داخل كل بلد، وفقا لما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث جاء في نص المادة 13 في النقطة الأولى منها ما يلي: « لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة»¹.

2.1- الهجرة الخارجية أو الدولية:

هي مفهوم ذو دلالات متنوعة تختلف تبعا لاختلاف القيم والمعايير والزوايا السياسية التي يتبناها الباحثون أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بهذه الظاهرة، ويرجع بعض الباحثين صعوبة التوافق على مفهوم واحد للهجرة الدولية لعدة اعتبارات، فهي ظاهرة كونية وتاريخية معقدة، تعتمد إلى حد كبير على المصادقة السياسية والإدارية، ثم أنها لم تحلل علميا بعيدا عن النظرة الذاتية والادولوجية، يضاف إلى ذلك تعدد أنواع الهجرات ذات الصبغة الدولية وصعوبة تحديد كل صنف منها على حدى².
عموما تعرف الهجرة الدولية بأنها: عبور فرد أو جماعة للحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة³، وتشير الإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي أن عدد المهاجرين الدوليين قد عرف زيادة بنسبة 41% في الفترة ما بين عام 2000 وحتى عام 2015، كما أن حوالي ثلث المهاجرين الدوليين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 15 و 34 سنة⁴، يعني أنهم من فئة الشباب المتميزة بالقوة البدنية والطموح الجامح وروح المغامرة.

2. أصناف الهجرة الدولية:

إن المهتمين بقضايا الهجرة الخارجية أو الدولية يصنفونها على الأقل إلى صنفين أساسيين ناتّي على ذكرهما فيما يلي:

1.2- الهجرة الشرعية:

تعرف في أبسط معانيها بأنها "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية"⁵، شرط ألا يكون المواطن المعني ممنوعا من السفر، وإن يكون حاملا لجواز سفر، ويدخل بلد المقصد بموافقة سلطاته المخولة قانونيا عن طريق موافقة مسبقة من خلال الحصول على تأشيرة الدخول، والقيام بكل الإجراءات القانونية المطلوبة لدخول البلد، والخروج من المعابر الحدودية المعروفة للبلد الأم، والدخول للبلد المسافرين إليه من المعابر المعروفة أيضا، واحترام مدة الإقامة القانونية، ويسمى هذا النوع من الهجرة بالهجرة القانونية أو الشرعية.

2.2- الهجرة غير الشرعية:

ويطلق عليها عدة تسميات منها الهجرة غير المشروعة، الهجرة السرية، الهجرة غير النظامية، الهجرة التسليية والهجرة غير المراقبة. وهي ظاهرة ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي عندما أغلقت الأبواب من طرف الدول المتقدمة (دول الشمال) أمام الهجرة الشرعية فأصبحت تتم بطريقة سرية⁶ فهي من اقل التحركات السكانية ظهروا للعلن ويصعب قياسها كميا بصفة دقيقة.

وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير المشروعة بين 10 و12% من عدد المهاجرين في العالم، الذي يبلغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة نحو 180 مليون شخص، فيما تقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي بحدود 15 مليون شخص، ومن أهم المؤشرات التي تبنى عليها تقديرات حجم الهجرة غير الشرعية هو عدد الأشخاص المقبوض عليهم على الحدود الدولية⁷.

3. متى تصنف الهجرة بغير الشرعية؟:

إن تصنيف هجرة ما بأنها غير شرعية قضية معقدة يتداخل فيها البعد القيمي مع البعد الإداري والسياسي، الأمر الذي يجعل من هذه التصنيفات تختلف أحيانا من بلد لآخر، وعموما فإن هذه المسألة يمكن النظر إليها من خلال وجهتي نظر متميزتين تأتي على ذكرهما فيما يلي:

1.3- من وجهة نظر الدولة المهاجر منها(بلد المنشأ):

تعتبر هجرة شخص ما غير شرعية إذا خرج المواطن من إقليم دولته من منافذ غير رسمية أي غير مخصصة للخروج، أو خرج من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة، كاستخدامه لوثيقة سفر مزورة. وعلى سبيل المثال ينص قانون العقوبات الجزائري لسنة 2015 في مادته 175 مكرر 1 على ما يلي: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود⁸.

2.3- من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها (بلد المقصد):

يعتبر الشخص مهاجرا غير شرعيا إذا وصل إلى الحدود البرية أو البحرية أو الجوية للدولة بطريق غير مشروع، ومهما كان غرضه طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة (المستقبلية) كأن لا يحوز التأشيرة مثلا، ويشمل ذلك أيضا الوصول المشروع لأرض الدولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد استفادته لمدة الإقامة المرخص بها، أو دخل البلد بتأشيرة سياحية ثم بدأ بممارسة أعمال

إنتاجية أو تجارية غير مرخص له بممارستها، كما يضاف إلى هؤلاء "طالبى اللجوء المرفوضة طلباتهم والذين لا يمثلون لأمر الإبعاد، والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه"⁹ أي زواج مؤقت مقابل دفع مبلغ مالي متفق عليه مسبقاً. وعموماً يعتبر مهاجراً غير شرعي كل شخص يتواجد في دولة غير دولته الأصلية ووضعيته لا تتسجم مع ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة.

على الرغم من اختلاف وجهة النظر تجاه مفهوم الهجرة غير الشرعية وعوامل لا مشروعيتها بين البلاد المهاجر منها والمهاجر إليها وهي مشكلة قائمة إلا أن عملية تجريم الفعل قائم من الطرفين.

4. أشكال الهجرة غير الشرعية:

يمكن أن نميز بين عدة أشكال من الهجرة التي توصف بأنها غير شرعية ولو من جهة واحدة أي إما من دولة المصدر أو دولة الاستقبال وتتمثل أبرز هذه الأشكال في:

1.4- الهجرة القسرية:

هي نمط من الهجرة الاضطرارية ناتجة عن ظروف قاهرة تدفع بالأفراد والجماعات إلى ترك بلدانهم المنكوبة والتنقل إلى دول أخرى، ويتعلق الأمر في أغلب الأحيان بتلك البلدان التي تعرف حروباً أهلية. وقد أشارت بعض تقارير الأمم المتحدة أنه في عام 2016 نزح ما يزيد عن 65.5 مليون شخص عبر أنحاء العالم من دول تعرف حروباً أو نزاعات عرقية (الهجرة من دول مثل سوريا، العراق، اليمن، الكونغو الديمقراطية، أفغانستان،...) إلى دول مجاورة أكثر أمناً، وأنه في عام 2017 فر أكثر من 647000 روهنغي من العنف في ميانمار إلى البلد المجاور بنغلاديش¹⁰، وهم لا يرغبون في العودة إلى أوطانهم أو لا يستطيعون ذلك لأنهم يفتقرون إلى الحماية. ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي خمسون بالمائة من مجموع اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم¹¹، وللحجرة القسرية تداعيات كبيرة على الأسر التي تتعرض للتشرد والاضطهاد وما تخلفه من آثار نفسية خاصة لدى فقدان الوالدين أو أحدهما، إضافة إلى ما يتعرض له المهاجرون من عنف واعتقال وملاحقة وعدم استقرار وفقدان للخصوصية في مخيمات اللاجئين.

2.4- الاتجار بالبشر:

نتيجة لغلق الدول لحدودها في وجه الهجرة الشرعية يلجأ الشباب في البلاد الفقيرة إلى عصابات سرية تمتحن تسفير البشر بطرق غير مشروعة مقابل مبالغ مالية كبيرة، والأخطر من ذلك أن هؤلاء الشباب يكونون عرضة للغش والخداع، أو باستخدام القوة لاستعمالهم في أعمال مهينة مثل السحر والرق والدعارة وقد يصل الأمر إلى الاتجار بأعضائهم.

3.4- الهجرة الانتقائية أو الاصطفائية:

هي تفتح البلدان المتقدمة باب الهجرة أمام الأفراد ذوي الكفاءة والمهارات العالية والتخصصات العلمية الدقيقة من البلدان النامية (المتخلفة)، وتقدم لهم إغراءات مالية وشروط عمل ملائمة، وهو الأمر الذي فعلته وتفعله البلدان الأوروبية وأمريكا وكندا لاستقطاب الكفاءات العلمية (الأدمغة)، الأمر الذي يمثل نهبا للمقدرات البشرية والمالية للبلدان النامية ويزيدها تخلفا (نهبا للمورد البشري المكون، ونهبها للأموال التي صرفت عليه خلال مراحل التكوين).

وفي هذا الصدد أكدت ممثلة الجزائر في الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة" أن هجرة العمال ذوي المهارات العالية أو هجرة الأدمغة أثرا سلبيا على التنمية في كثير من بلدان الجنوب"¹²، ومن شأن سياسات الهجرة الانتقائية أن تعزز الفوارق التنموية بين بلدان الشمال والجنوب، وتعد مصر ولبنان والمغرب والجزائر والعراق وسوريا وتونس من أكثر الدول العربية فقداً للكفاءات حيث تشكل 75% من نسبة العقول المهاجرة في العالم العربي.

يجدر بنا التنبيه إلى أمر في غاية الأهمية يتعلق بكون أصناف الهجرة غير الشرعية واقعيا غير واضحة تماما، وذلك بسبب تداخل فئات المهاجرين فيما بينهم وبحثهم عن الثغرات القانونية التي تسمح لهم بالتحايل على قوانين البلد المستقبل، حيث يلجأ المهاجر إلى إخفاء هويته وجنسيته رغبة منه في الانضواء تحت تصنيف الهجرة القسرية الناتجة عن الاضطهاد والحروب، للاستفادة من بعض الامتيازات ومنها عدم إرجاعه إلى بلده، ويطلق على هذا التمازج اسم الهجرة المختلطة.

5- المخاطر التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين:

- يواجه المهاجرون غير الشرعيين العديد من المخاطر يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:
- خطر التيهان في الصحراء (بالنسبة للقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء)، مرورا بدول شمال إفريقيا التي يتخذون منها منطقة عبور نحو القارة الأوروبية.
- خطر الغرق في عرض البحر للانتقال إلى الضفة الأخرى، وهو أمر وارد جدا لان القوارب المستعملة غير مخصصة للسفر لمسافات طويلة، إضافة إلى عدم احترافية قادة الزوارق، والازدحام الكبير فوقها، حيث يصل عدد ركاب القارب الواحد أحيانا إلى مائة شخص، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن التغير المفاجئ في الأحوال المناخية، وعدم قدرة المهاجرين على تحديد الاتجاه وسط البحر، إضافة إلى خطر نفاذ الوقود أو الأكل والشرب.
- تعرض المهاجرين لأخطار تتصل بالنصب والاحتيال من طرف مهربيهم.
- الاعتداءات والمشاجرات بين المهاجرين أنفسهم الذين يمكن أن يكونوا من بلدان مختلفة.
- خطر الإصابة بالأمراض بالأوبئة والأمراض المعدية.
- خطر التعرض لإطلاق النار من طرف السلطات الأمنية للدولة المهاجر إليها.

- رفض استقبالهم وتركهم في عرض البحر (أو في مناطق حدودية معزولة في ظل ظروف مناخية قاسية) لفترات زمنية طويلة دون تقديم المساعدة الغذائية أو الصحية لهم.
- خطر وقوعهم بين أيدي عصابات الاتجار بالبشر وتجار الأعضاء البشرية والرقيق.
- استقبالهم أو احتجازهم من طرف امن الدولة المهاجر إليها في محتشدات تفتقد لأدنى لشروط الكرامة الإنسانية.

- احتمال تعرضهم للسجن سواء في بلد المقصد أو في بلدانهم الأصلية بعد إعادتهم إليها.
- كثيرا ما يضطر المهاجرون الجدد إلى مواجهة الفقر والتهميش وقلة فرص الحصول على المنافع والخدمات الاجتماعية في البيئة الجديدة، ما يجعلهم وبشكل خاص ذوو المهارات المحدودة يتمركزون في قطاعات أو مهن ترتفع فيها مستويات المخاطر المهنية المحدقة، ويحتمل أيضا أن يشارك أفراد الأسرة (النساء والأطفال) في هذه الأعمال مما يعرضهم أيضا لتلك المخاطر¹³.
- تشغيل المهاجرين غير الشرعيين بأجور جد منخفضة مقارنة بأجور أهل البلد، وعدم استفادتهم من الحقوق المنصوص عليها في تشريعات العمل. فهم مجبرون على العمل بأية شروط حيث تكون تحركاتهم خاضعة للمراقبة، مع تهديدهم بالتسليم للسلطات، كما يتم احتجاز هوياتهم من طرف مشغليهم.
- يتعرض العمال الأجانب الذين يمكثون بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم، والمهاجرين غير الشرعيين المحتجزون في انتظار إبعادهم، للعقوبات التعسفية والإذلال والضرب على أيدي موظفي مكاتب الهجرة.

6- عوامل الهجرة غير الشرعية:

إن ملايين الرجال والنساء يغادرون منازلهم سنويا ويعبرون الحدود الوطنية بحثا عن المزيد من الأمن البشري لهم ولذويهم. وينتقل غالبيتهم تحوهم الرغبة في الحصول على أجور أعلى وفي إيجاد فرص أفضل، إلا أن بعضهم يضطرون إلى مغادرة منازلهم من جراء المجاعة والفقر والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والنزاعات العنيفة والاضطهاد. وتتم معظم حالات الهجرة فيما بين البلدان المجاورة، إلا أن الوصول المتزايد إلى المعلومات العالمية وانخفاض تكلفة المواصلات يعنيان أن الموقع الجغرافي بات حاجزا أقل صعوبة أمام الحركة، ويتزايد عدد البلدان المعنية بمسألة الهجرة في الوقت الحاضر، إما باعتبارها بلدان منشأ أو مقصد أو عبور أو لأنها تجمع بين هذه الصفات كلها، وسنفصل في أهم العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية فيما يلي:

1.6- عوامل اقتصادية:

تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى خوض مغامرة الهجرة السرية برغم كل المخاطر التي تكتنفها هذه المغامرة، ويرجع ذلك في الكثير من الحالات إلى عوامل تتعلق بارتفاع مستوى البطالة في صفوف الشباب وخاصة حاملي الشهادات الجامعية في مختلف البلدان النامية نتيجة ضعف التخطيط للموارد البشرية ونقص الربط بين التكوين وعالم الشغل، وشغل مناصب عمل لا تتلاءم مع التخصصات

العلمية أو لا تلبي طموحاتهم، وتدني مستوى الأجور بالنسبة للعاملين حيث أن الأجور الزهيدة تدفع بالشباب إلى الهجرة طمعا في تحقيق أحلامهم المادية. ومن العوامل الاقتصادية المستوى المعيشي المتدني نتيجة ارتفاع مستويات الفقر وقلة الغذاء ونقص ضروريات الحياة، " ففي إفريقيا مثلا بلغ عدد من يعاني من نقص التغذية في عام 1990 حوالي 168 مليون إنسان¹⁴. هذا بالإضافة إلى نقص المياه الصالحة للشرب وأزمة السكن ونقص مؤسسات الخدمات العامة ومنها الخدمات الصحية والتعليمية أو ضعف نوعية الخدمات التي تقدمها، وغيرها من الأسباب ذات البعد الاقتصادي، إضافة إلى غياب مناخ الأعمال المساعد على الاستثمار، وغياب التشجيع للمبادرات المحلية والوطنية وضعف المرافقة في مجال النشاط الاقتصادي. يضاف إلى ذلك ضعف مستوى الأجور في بعض البلدان في مقابل ارتفاعها في بلدان أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب العمالة من البلدان ذات الأجور الضعيفة إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة وبشكل خاص لدى أصحاب الكفاءات العلمية.

من خلال كل ما تقدم يبرز بما لا يدع مجالا للشك أن الهجرة غير الشرعية لها علاقة وثيقة بقضية التنمية الاجتماعية واستمرار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

2.6 - عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية:

إن الأسباب الاجتماعية للهجرة لها ارتباط وثيق الصلة بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشباب في البلاد النامية، والنظامين الاجتماعي والسياسي اللذين لا يتيحان للشباب أن يثبت وجوده نتيجة غياب فرص النجاح خاصة لدى الفئات الاجتماعية الفقيرة أو المتوسطة، الأمر الذي يجعل من فئة الشباب يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي وقبول المخاطرة، بالإضافة إلى انتشار المحسوبية على نطاق واسع في إسناد الوظائف أو تحصيل الحقوق؛ وانبهار شباب البلدان النامية بالثقافة الأوروبية والأمريكية التي تنشرها وتروج لها وسائل الإعلام، باعتبارها بلد تحقيق الأحلام والعيش في مستوى من الرفاهية والتمتع بالحرية الثقافية والسياسية وحقوق الإنسان، ما شجع الشباب المحبط والقانط من تحسن الأوضاع في البلدان الفقيرة على المجازفة بالهجرة غير الشرعية في سبيل تحقيق أحلامه. يضاف إلى ذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده الأصلي حيث تتجلى في إبراز مظاهر الرفاهية مما يهيج رغبة الآخرين في الهجرة، وكذا الترويج لقصص النجاح التي حققها بعض الشباب المهاجرين بطريقة غير شرعية ممن تمكنوا من تسوية وثائقهم والحصول على الإقامة القانونية والحصول على عمل دائم واستقرار عائلي، إضافة إلى ذلك إقامة شبكات خاصة بالهجرة من طرف قدماء المهاجرين ما يشكل دافعا قويا لشباب قراهم من اتخاذهم قدوة ويدفعهم للمغامرة.

يضاف إلى ذلك الروح القبلية والعشائرية والصراعات الإثنية والدينية والنعرات الطائفية التي تدفع بالفئات الضعيفة إلى الهجرة القسرية، كما أن "استنفاد جميع المسارات الآمنة والقانونية لأجل لم شمل الأسر يدفع بأبنائها إلى الهجرة غير النظامية.¹⁵

3.6 - عوامل بيئية:

المقصود بالعوامل البيئية للهجرة تلك التغيرات المناخية التي تدفع بالبشر إلى ترك بلدانهم وأراضيهم والهجرة إلى أماكن أخرى، وتنقسم التغيرات المناخية إلى صنفين يتمثل الصنف الأول في تغيرات مناخية سريعة ومفاجئة من قبيل الزلازل والبراكين والفيضانات، والحرارة الشديدة والجفاف وانتشار الجراد. بينما الصنف الثاني فيتمثل في تغيرات مناخية (بيئية) بطيئة ومنها عمليات التعرية التي تؤدي إلى التصحر أي إتلاف الغطاء النباتي والغابي، جفاف الآبار والقضاء على الكائنات الحية بما فيها الثروة الحيوانية لسكان المنطقة، وهذه التغيرات تؤثر على السكان الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً في معاشهم على ما تنتجه بيئتهم، حيث تجبرهم التغيرات المناخية على ترك أراضيهم إما بصورة مؤقتة أو دائمة والانتقال إلى مناطق أخرى سواء داخل بلدهم أو خارجه في بلد مجاور.

4.6 - عوامل سياسية:

إن الانقلابات العسكرية وغياب الاستقرار السياسي وضعف مساحة المشاركة السياسية والتضييق على العمل الجمعي، ونظم الحكم الجائرة والفاشلة، وغياب الديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية بين عامة المواطنين، وغياب التناوب على السلطة وتزوير الانتخابات، تفشي الحكم الأسري والقبلي والعنفي القائم على الإقصاء والتمييز والمحسوبية والمحابة في التعيينات الحكومية على حساب أصحاب الكفاءة، إضافة إلى ضعف الثقافة السياسية وغياب ثقافة الدولة لدى فئة واسعة من حكام البلدان النامية، ما يؤدي إلى الإحباط وضعف الانتماء الوطني لدى فئات واسعة من الشباب.

تأتي هذه العوامل على رأس العوامل الدافعة إلى الهجرة نحو بلدان أخرى يتمتع فيها المواطن بهامش من الحرية ويشعر بالاطمئنان والاستقرار، والكرامة الإنسانية.

وما شجع على الهجرة غير الشرعية هو الإجراء المتعلق بتسوية وضع المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والذي لجأت إليه الدول (المستقبلية) كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضع غير شرعية ولإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم.¹⁶

7 - الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية:

تشير جل الأبحاث والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أن للهجرة غير الشرعية آثاراً سلبية وأخرى إيجابية على المجتمعات المهاجرة منها أو المهاجر إليها وسنفضل فيها فيما يلي:

1.7 - الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية:

تنتج عن الهجرة غير الشرعية آثاراً سلبية تختلف من حيث مظاهرها وحدتها تبعاً لطبيعة البلد إن كان بلد منشأ للهجرة أو بلد مقصد لها، وهو ما سوف نوضحه بالتفصيل فيما يلي:

1.1.7- الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على بلد المنشأ:

يمكن إجمال أهم الآثار السلبية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية في العناصر التالية:

- خسارة الطاقات البشرية النشطة من الفئة القادرة على العمل.
- فقدان الخبرات الفنية ذات المستوى العالي (أطباء، مهندسين، أساتذة جامعيين،...) في البلد نتيجة هجرة الكفاءات سواء عن طريق الهجرة السرية أو في إطار الهجرة الانتقائية التي تنظمها البلدان المتقدمة وهو ما يمكن اعتباره سرقة للعقول، وكلفة باهظة تتكبدها البلدان المهاجر منها. فمثلا على صعيد المنطقة العربية قدرت كلفة هجرة الأدمغة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين للدول العربية بنحو 200 مليار دولار تقريبا ، حيث هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة، من المهاجرين العاملين في الدول المتقدمة، وتضم أمريكا وأوروبا 450 ألف عربي من حملة الشهادات العليا، وفق تقرير مؤسسة العمل العربية، وأن 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ينتمون إلى الجاليات العربية¹⁷.
- إحداث خلل في التركيبة الديموغرافية من ناحية العمر والنوع نتيجة هجرة الشباب وخاصة من جنس الذكور.
- الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة حيث تتغير وظائفها نتيجة غياب رئيسها، وما يتبع ذلك من تولي الزوجة رئاسة الأسرة، إلى تداعيات هذا الوضع على تربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب¹⁸، إضافة إلى تأثيره على معدل الخصوبة.
- تدني الدخل القومي نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج.
- اتساع الهوة بين البلدان النامية المصدرة للكفاءات العلمية والمهنية والدول المتقدمة المستقبلية لها والمستفيدة منها، وهو ما أشارت إليه المقاربة البنيوية "أن نتائج الهجرة بالنسبة إلى التنمية تكون سلبية بصفة عامة؛ إذ تزيد الهجرة التبعية إلى مناطق المركز وعدم المساواة عن طريق استنزاف بلدان الهامش لفوائدها الاقتصادية وسكانها الأكثر موهبة، وبناء عليه، يزداد التفاوت بين المركز وبلدان الهامش"¹⁹.
- ضياع الموارد البشرية والمالية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات المهاجرة، إضافة إلى حاجة البلد إلى الاستعانة بكفاءات أجنبية لتعويض الكفاءات المحلية المهاجرة وهو ما يكلفها مبالغ مالية إضافية.
- الآثار النفسية المؤلمة التي يخلفها المهاجر السري على مستوى عائلته وبشكل خاص على الوالدين وتزيد المعاناة الإنسانية لما يكون المهاجر متزوجا وله أطفال، وعندما يتعرض المهاجر إلى حوادث الاختفاء سواء بفعل الغرق أو انقطاع الأخبار وفقدان الاتصال به من طرف العائلة.

2.1.7- الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على بلد المقصد:

تحمل الهجرة غير الشرعية في ثناياها الكثير من المشكلات والمخاطر مما يجعلها مصدر قلق للدولة المستقبلية ، ومن بين تلك المشكلات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ظهور عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، أو ما يعرف بمافيا التسفير التي تستغل هذا النشاط مقابل الحصول على مبالغ مالية طائلة، والتي أصبح نشاطها يشكل نوعا من أنواع الجريمة المنظمة التي يزدهر نشاطها أثناء الأزمات والكوارث التي تمر بها بعض الدول النامية²⁰.
- مشكلات أمنية تتعلق بتسلل إرهابيين إلى البلد بين صفوف المهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى إمكانية تجنيد المهاجرين من طرف منظمات إرهابية، أو التجسس لفائدة جهات معادية.
- تنامي الأحياء العشوائية غير المراقبة أمنيا وصحيا، ويبرز ذلك بشكل خاص في بلدان العبور.
- انتشار الدعارة غير المصرح بها، حيث تقدر بعض التقارير أن عدد المهاجرات اللواتي يشتغلن بتجارة الجنس غير القانونية في الاتحاد الأوروبي يبلغ ما بين 200.000 و 500.000 امرأة²¹.
- نمو تجارة البشر (الرقيق الأبيض)، وتجارة الأعضاء البشرية.
- انتشار ظاهرة التسول وبشكل خاص في بلدان العبور.
- يمكن أن يسهم المهاجرين غير الشرعيين (بدون وثائق) في نشر الأوبئة والأمراض المعدية في بلد المقصد نتيجة عدم خضوعهم لتدابير الوقاية والعلاج التي يفرضها البلد، أو نظرا لعدم وجود الآليات اللازمة لاكتشاف الحالات الصحية قبل الهجرة²².
- الضغط على الخدمات الصحية.
- بروز ظاهرة العمالة غير المصرح بها خاصة في الأعمال التي لا تجد إقبالا عليها من طرف أهل البلد المهاجر إليه.
- تزوير العملة والوثائق وبشكل خاص وثائق الإقامة ووثائق السيارات.
- ممارسة التهريب بمختلف أشكاله.
- ضعف الاندماج الثقافي والاجتماعي للمهاجرين في المجتمع الجديد، وظهور الأقليات العرقية والدينية.
- الزواج المختلط الذي ينتهي في الكثير من الأحيان بالفشل ويؤثر تأثيرا سلبيا على الأطفال.
- بروز قيم وعادات وسلوكيات جديدة في المجتمع.
- عادة ما يؤدي قدوم مهاجرين جدد وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة للغاية إلى تفكيك الطبقات الاجتماعية العاملة وتجزئة سوق العمل، ولم تسهم زيادة أعداد المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي إلا في تفاقم هذه النزعة²³.
- ظهور عمالة الأطفال في صفوف أبناء المهاجرين غير الشرعيين، والاستغلال الجنسي للقصر.

2.7- الآثار الإيجابية للهجرة على بلد المقصد:

رغم المشكلات والمخاطر التي ذكرناها سابقا إلا أن للمهاجرين دور ايجابي حيث أنهم يمثلون طاقة وقوة عمل هائلة باعتبار أن اغلبهم من فئة الشباب، وهي الفئة التي يحتاجها المجتمع الأوروبي المتميز بالشيخوخة وضعف مستويات الخصوبة، حيث يسهم الشباب المهاجر في الحفاظ على المستوى الديموغرافي للبلد ويسمح بصفة دائمة بتوفير خزان للموارد البشرية القادرة على العمل، الأمر الذي يحفظ

نظام التقاعد من الانهيار²⁴، بفعل الاشتراكات التي يسهم بها العمال المهاجرين، ثم انه من ضمن المهاجرين من له تأهيل مهني أو علمي يؤهله للإبداع في مختلف الميادين، والقدرة على التكيف مع الثقافة الجديدة.

- لقد أشارت رئيسة المكتب التنفيذي للامين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الجلسة العامة رقم 75 المنعقدة في أبريل 2017 إلى ظهور بعض الممارسات المتميزة بالعنف والتمييز ضد المهاجرين في البلدان المستقبلية. وأضافت أن حالة المهاجرين تصبح أسوأ عند وصولهم إلى وجهتهم. مشيرة في سياق حديثها: "ولئن كانوا فقراء (المهاجرين) من الناحية المادية، فإنهم كثيرا ما يعوضون ذلك إلى حد كبير بطاقتهم وذكائهم وقدراتهم وثقافتهم. ومن مسؤوليتنا جميعا الإشادة بإسهامات اللاجئين والمهاجرين في مجتمعاتنا وتشجيع المواطنين في بلداننا على اعتماد وتعزيز قيمنا المشتركة المتمثلة في التسامح واحترام الكرامة الإنسانية"²⁵.

- مد القارة العجوز (أوروبا) بقوة العمل القادرة على إعادة تنشيطها اقتصاديا، خاصة وان تقديرات البنك الدولي تشير إلى انه في غضون عام 2050 فان الاتحاد الأوروبي سوف يفقد 66 مليون عامل وهو ما يعادل ثلث قوة العمل، وسوف يكون هناك متقاعدان مقابل شخص واحد يعمل²⁶.

- تشغيل المهاجرين غير الشرعيين في أعمال ينفر منها العمال المحليين وبأجور زهيدة، حيث يتم استغلالهم من طرف أرباب العمل باعتبارهم طرف ضعيف غير قادر على المساومة الجماعية، ولا يملكون أي وسيلة لطلب الإنصاف، فهم عادة لا يلجئون لا إلى المحاكم ولا إلى مفتشيات العمل خوفا من الترحيل إلى بلدانهم، أو خوفا من فقدان العمل.

- تشغيل المهاجرين في أعمال لا يستطيع أبناء البلد القيام بها، أو لا يرغبون القيام بها، خصوصا بما يعرض عليهم من أجور متدنية، وهذه الأعمال التي تعرف بأنها حروف D الأربعة، وهي: القذرة (dirty)، الصعبة (difficult) المهينة (demeaning)، الخطرة (dangerous)، وتشمل هذه الأعمال جمع القمامة، تنظيف الشوارع، التشييد، التعدين والاشتغال بالجنس²⁷.

- تشغيل المهاجرين في الأعمال الموسمية على غرار القطاع الزراعي الذي يستخدم في الاتحاد الأوروبي قرابة 4.5 مليون عامل موسمي، وهو نشاط ترتفع فيه نسب الإصابات الخطيرة الناجمة عن استخدام الآلات أو عن التسمم بمبيدات الحشرات، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية أن قرابة 170.000 حادث عمل مميت يصيب العمال الزراعيين، من مجموع 335.000 حادث مميت في مكان العمل سنويا على الصعيد العالمي²⁸.

8- إدارة الهجرة غير الشرعية:

لقد ثبت للجميع أن الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها البلدان الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عجزت عن مواجهة الظاهرة التي ما فتئت تعرف ارتفاعا متسارعا، ولذلك فمن الضروري أن يستعاض

عن الإستراتيجية الأمنية الرامية للقضاء على الهجرة بإستراتيجية إدارة الهجرة وتسييرها بطريقة سلسلة وإنسانية بهدف الإفادة منها، ولا يكون ذلك إلا من خلال معالجة مسبباتها.

إن تشعب ظاهرة الهجرة الدولية غير الشرعية يستوجب إشراك وتعاون كل الأطراف المعنية بها، خاصة وأنها في تنامي مستمر، واليوم أصبحت جميع بلدان العالم تقريباً بلداناً للمنشأ والعبور والمقصد في ذات الوقت، وهذا ما نبهت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانية والستون المنعقدة عام 2013 حيث قررت: تحديد تدابير ملموسة لتوطيد الاتساق والتعاون على جميع المستويات من أجل تعزيز فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على حد سواء،، مع تقليص أثارها السلبية في الوقت نفسه، كما أقرت الجمعية العامة أن إدارة الهجرة بشكل صحيح هي مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقص²⁹. بل أن الأمر يتجاوز المؤسسات الرسمية إلى ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية، وهذا ما أشار إليه تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الذي اعتبر أن الإدارة العالمية للهجرة نظاماً معقداً يتكون من الأنظمة والقوانين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تعمل على المستويات الدولية أو الإقليمية أو الإقليمية الفرعية، أو ما بين الإقليمية، والتي تشمل مجموعة واسعة من الدول والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، الأمر الذي يثير منتديات استشارية متعددة تجمع أصحاب المصلحة لبناء الثقة وتوافق الآراء وتقارب المواقف³⁰.

وتماشياً مع نفس الإستراتيجية السابقة الذكر اقترح المشاركون في الاجتماع العالمي السابع لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية بشأن الهجرة واليات التشاور بين الدول الإجراءات الملموسة التي يمكن تطويرها وتعزيزها لضمان تدعيم آليات التشاور فيما بين الدول بشأن الهجرة لتنفيذ الاتفاق العالمي المتعلق بأهداف الهجرة والأهداف المتصلة بها، بإقامة صلات أقوى بين آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة والمنظمات الحكومية الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمات حقوق الإنسان ومكاتب الأمم المتحدة³¹.

وبالرجوع إلى مخرجات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد سنة 1994 حيث كان من بين الالتزامات الأساسية التي خرجت بها الحكومات هي معالجة الأسباب الأساسية للهجرة لاسيما المتعلقة بالفقر، وأن تسعى إلى خيار بقاء الشخص في بلده متاحاً أمام الناس جميعاً. وتكاثفت جهود المجتمع العالمي حول الغايات الإنمائية للألفية. وفي سنة 2000 تعهد رؤوسا الدول والحكومات بالإجماع بجعل الفقر تاريخاً مندثراً. إن إدارة الهجرة بطريقة عادلة معناه أن التدابير التي تتخذ بشأنها ينبغي أن لا تضاعف من معاقبة من هم اشد ضعفاً الذين يواجهون أصلاً انعدام مساواة متأصل في النظم³²، كما أكدوا على ضرورة وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها بتقديم مساعدة إنمائية خارجية باعتبارها جزء لا يتجزأ من بذل الجهود لتحقيق نظام للهجرة يكون أكثر انضباطاً، وهذه الجهود ضرورية للحد من الفجوات بين الأغنياء والفقراء ولزيادة الفرص المتكافئة المتاحة للجميع في كسب الرزق.

وفي ذات السياق أكد البرلمان الإفريقي في مؤتمره المنعقد بالرباط عام 2008 أن مشكلة الهجرة لا يمكن حلها من خلال التدابير الأمنية وحدها، أو بسياسات منفردة، مركزاً على أهمية الآليات المشتركة في

إيجاد حلول لإشكالات الهجرة، وداعياً البرلمانات الإفريقية إلى تشكيل لجان خاصة حول قضايا الهجرة، وطالب الدول الإفريقية باعتماد إصلاحات سياسية تستهدف انتهاج الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وتسوية النزاعات بالتفاوض، واعتماد سياسات الحكم الرشيد، في المجالين السياسي والاقتصادي، بهدف مضاعفة قدرات بلدانهم على إبقاء المهاجرين المحتملين، وتشجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية³³. إن هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إدارة الهجرة الدولية، والتي تعني التسليم بأن هناك حاجة إلى نهج شامل لتعظيم الفوائد العامة للهجرة، مع معالجة المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

على الصعيد العربي وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، نظمت الاسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة جلستين للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وكان ذلك بالقاهرة في أكتوبر ونوفمبر 2020، وقد شارك في جلستي الحوار ممثلين عن المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والجاليات، والسلطات والمجتمعات المحلية، والنقابات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية وغيرها. وساهمت جلستا الحوار في زيادة الوعي بشأن الاتفاق العالمي، وأتاحت الفرصة لأصحاب المصلحة لاقتراح وسائل تكفل مشاركتهم في تحقيق مبتغى تحقيق هجرة آمنة ونظامية في المنطقة العربية³⁴. عموماً تهدف إدارة الهجرة إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الحد من حدوث الهجرة غير النظامية والتقليل من أثرها السلبي من خلال التعاون الدولي واعتماد مجموعة من التدابير³⁵. والإقرار بالمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء تلبية الاحتياجات ومراعاة شواغل بعضهم البعض بشأن الهجرة، والالتزام العام باحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم وإعمالها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، مع تعزيز أمن وازدهار جميع المجتمعات المحلية.

خاتمة:

لقد تكونت قناعة راسخة لدى المنظمات الدولية بأن مكافحة الهجرة غير الشرعية هي قضية دولية لا يمكن أن تتم عن طريق مكافحة أمنية صرفة، ولا بصفة انفرادية من طرف دولة بعينها بهدف منع وصول المهاجرين إلى أراضيها، وهو الأمر الذي يثبت الواقع محدودية جدواه، إضافة إلى ما يخلفه من مآسي تلحق بالمهاجرين، وما يترتب عن ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. إن الهجرة غير الشرعية أو السرية ينبغي أن ينظر إليها كأزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية، تحتاج إلى معالجة على المدى الطويل، من خلال مواجهة الأسباب المؤدية إليها في بلد المنشأ أولاً، وهذا الأمر يحتاج إلى تضامن دولي وتعزيز الحوار بين دول المصدر (المنشأ) ودول العبور ودول المقصد.

إن الأسباب المؤدية للهجرة في بلد المصدر تتعلق في الأساس بقضايا تنموية، مشكلات أمنية، مشكلات اجتماعية، قضايا سياسية، إضافة إلى عوامل نفسية لدى الشباب ناتجة عن حب الاكتشاف وروح المغامرة في سبيل عيش الحلم الأوروبي أو الأمريكي الذي يروج له في وسائل الإعلام. من المهم جداً إيجاد سياسات سليمة للهجرة تتجاوب مع المصالح الاقتصادية المشتركة، وتضمن حقوق الإنسان وتساعد على إزالة عوائق التنقل التي لا داعي لها، وعند ذلك تصبح الهجرة اختياراً وليس ضرورة ملحة.

الهوامش:

- 1- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم 217، المؤرخ في 10 كانون الأول ديسمبر 1948.
- 2-Y , M , Boutang et autres, économie politique des migrations clandestines de main d'œuvre, Publies, Paris 1986.P19.
- 3- عثمان حسن محمد، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2008، ص 15.
- 4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من الفقر في المناطق الريفية، 2017، ص 12.
- 5- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو- مغربية 1995- 2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011، ص 34.
- 6- أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، المجلة الليبية العالمية، العدد 8، جامعة بنغازي، ليبيا، يوليو 2016، ص 5.
- 7- احمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، جامعة ناف للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 9.
- 8- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009، المادة 175 مكرر 1، قانون العقوبات، الجزائر 2012، ص 57.
- 9- المنظمة العالمية للهجرة الدولية، تقرير الهجرة في عالم مترابط (اتجاهات جديدة للعمل)، أكتوبر 2005، ص 35.
- 10- وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، الناشر المنظمة الدولية للهجرة، جنيف 2018، ص 17.
- 11- جامعة الدول العربية، الهجرة القسرية في المنطقة العربية، الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القاهرة 2017.
- 12- الأمم المتحدة، المحاضر الرسمية، الجمعية العامة، الدورة 68، الجلسة العامة 25، نيويورك، 3 أكتوبر 2013، ص 27.
- 13- منظمة الصحة العالمية، صحة المهاجرين، جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، تقرير من الأمانة، البند 11- 9 من جدول الأعمال المؤقت، ابريل 2008، ص 2.
- 14- احمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة: الأسباب والنتائج والآفاق المستقبلية، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 20، عدد 77، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 9.
- 15- مركز دراسات اللاجئين، العدد 57، فبراير 2018: ص 38، www.fmreview.org/ar/syria2018
- 16- محمد صادق إسماعيل، الهجرة غير الشرعية بين الأزمات العربية والانتهاكات الغربية، مجلة رؤية أكاديمية، العدد 3، المجلد الأول، مركز آفاق للدراسات والتكوين المتخصص، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 4.

- 17- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، من هجرة الأدمغة إلى بناء مجتمعات الشتات، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2010، ص162.
- 18- بحري دلال، التجمعات العربية الإفريقية في المهجر ومسألة الهوية، الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 19 و20 افريل 2009، ص20.
- 19- هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد26، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، خريف 2018، ص19.
- 20- ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص38.
- 21- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2006، ص26 .
- 22- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الواحدة والستون، البند 11- 9 من جدول الأعمال المؤقت، صحة المهاجرين، تقرير من الأمانة، 7 ابريل 2008، ص3.
- 23- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2019، ص34.
- 24- احمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة: الأسباب والنتائج والأفاق المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص13.
- 25- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2019، ص11.
- 26- نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية، دمشق، 23 الى 27/04/2010، ص5.
- 27- صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره، ص7.
- 28- مؤتمر العمل الدولي، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، الدورة 92، مكتب العمل الدولي، جنيف 2004، ص47
- 29- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة68، المحاضر الرسمية الجلسة العامة25، 3 اكتوبر 2013، نيويورك، ص2
- 30- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والهجرة المختلطة، جنيف، ديسمبر 2016، ص23.
- 31- المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، الاجتماع العالمي السابع لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية والإقليمية والعالمية بشأن الهجرة واليات التشاور بين الدول حول الهجرة والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية جنيف، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص ص 14، 15.
- 32- صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره، ص2.
- 33- البرلمان الإفريقي، الإعلان النهائي للمؤتمر البرلماني الإفريقي حول إفريقيا والهجرة: «التحديات، المشكلات والحلول»، الرباط، المغرب، من 22 إلى 24 مايو 2008.
- 34- الاسكوا، المنظمة الدولية للهجرة، استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، فبراير 2021، ص2.
- 35- المؤتمر الدولي للهجرة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، 13 يولييه 2018.